



المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السادسة والاربعون

المنعقدة يوم الاثنين ٣ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩/٩/٢٤ م

(المجلد ١)

العدد (٦٤)

جدول الأعمال

صفحة

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - بين الاجازات والامتدادات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سليمان الغضاه .

ب - كتاب اجازة مقدم من معالي السيد احمد الطراونه .

ج - كتاب اجازة مقدم من معالي السيد حامد الله الوياتي .

د - كتاب اجازة مقدم من سعادة السيد شفيق الروايدة .

و - طلب معذرة مقدم من معالي السيد راضي المبد الله .

تكملة لصفحة ١٢٩٩

٣ - تلاوة الأوراق الواردة

١ - كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٨٧٥/١٠/٣ المؤرخ في ١١/١/١٩٧٩ المتضمن التقرير السنوي الذي أعده ديوان المحاسبة لسنة ١٩٧٨ إلى المجلس .

٤ - الاقتراحات :

(١) الاقتراح رقم (٦٥) المؤرخ في ١٨/٩/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن إعادة كراج اتحاد جمع الشاحنات لمنطقة القويبة ، وذلك من أجل تنشيط الحركة الاقتصادية والتي تآثرت تأثيرا كبيرا نتيجة نقل الكراج إلى العقبة .

(٢) الاقتراح رقم (٦٦) المؤرخ في ١٨/٩/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل أبو بريز بموضوع رفع مديرية ناحية ذيبان إلى مديرية قضاء ولحدات مديرية ناحية في قرى جبل بني حميدة مرتبطة بقضاء ذيبان .

(٣) الاقتراح رقم (٦٧) المؤرخ في ٢٠/٩/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريفة بشأن إعفاء بلدة بيتايدس من قضاء الكورة من دفع رسوم وأثمان المياه التي لم تصلهم .

٥ - مقررات اللجنة القانونية :

(أ) قرار رقم (٣١) المؤرخ في ٢٠/٩/١٩٧٩ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩ .

(ب) قرار رقم (٣٢) المؤرخ في ٢٠/٩/١٩٧٩ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٩ .

(ج) قرار رقم (٣٣) المؤرخ في ٢٠/٩/١٩٧٩ بشأن مشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة ١٩٧٩ .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

« عينت الجلسة يوم الاثنين القادم »

المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة (١١) صباحا من يوم (الاثنين) الواقع في ١٩٧٩/٩/٢٤ برئاسة دولة السيد أحمد الوزني رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الأعضاء بإجازة السادة : ١ - معالي السيد أحمد الطراونة ، ٢ - عبد الله الريماوي ، ٣ - سعادة السيد شفيق الزوايدة .

وتغيب من الأعضاء بإجازة السادة : ١ - معالي السيد أحمد الطراونة ، ٢ - معالي عبد الله الريماوي ، ٣ - سعادة السيد شفيق الزوايدة .

وتغيب من الأعضاء معذرا : السادة : ١ - سعادة السيد سلمان القضاء ، ٢ - معالي السيد زاهي العبد الله .

وتغيب بدون معذرة الأعضاء السادة : ١ - معالي السيد سليمان مرار ، ٢ - سعادة السيد نايف السعد ، ٣ - سعادة السيد محمد خليل خطاب ، ٤ - سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

وحضر من الحكومة :

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية ، ٢ - معالي السيد أحمد الطراونة وزير العدل ، ٣ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة ، ٤ - معالي السيد إبراهيم أيوب وزير الشؤون البلدية والقروية ، ٥ - سيادة الشريف ماز شرف وزير الثقافة والشباب ، ٦ - معالي السيد محمد الديباس وزير المالية ، ٧ - معالي المهندس بسعيد بيلو وزير الإسكان ، ٨ - معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل ، ٩ - معالي السيد حكيت السالكيت وزير الزراعة ، ١٠ - معالي الدكتور سميد القبل وزير المواصلات .

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : التصاب قانوني . أعلن عن افتتاح الجلسة « بسم الله الرحمن الرحيم »

تبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد الأمين العام

السيد الأمين العام

السيد الأمين العام

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات

١ - كتاب معذرة يقدم من عضو المجلس

سعادة السيد سليمان القضاء

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأهم أرجو التفصيل بالوافقة على

قبول معذرتي عن الحضور بسبب وجودي في

مستشفى الجامعة لأجراء بعض الفحوص الطبية

وأقبلوا مائق الاحترام

عضو المجلس الوطني

سلمان القضاء

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول المعذرة

الجميع موافقون

السيد الأمين العام

١ - كتاب إجازة يقدم من عضو المجلس

معالي السيد أحمد الطراونة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأهم أرجو التكرم بفتح

إجازة لمدة ثلاثة أسابيع بسبب دخولي المستشفى

وأقبلوا مائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

أحمد الطراونة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على إجازة العضو

الجميع موافقون

السيد الأمين العام

٢ - كتاب إجازة يقدم من عضو المجلس

معالي السيد عبد الله الريماوي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأهم أرجو بفتح

إجازة لمدة أسبوعين بسبب دخولي المستشفى .

وأقبلوا أحترامي

عضو المجلس الوطني الاستشاري

عبد الله الريماوي

تحتفظ بجهة العمل

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو
معالي السيد عبد الله الريماوي .
جميع موافقون .

السيد الامين العام
د - طلب اجازة يقدم من عضو المجلس
سماعة السيد شفيق الزوايده .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
ارجو الموافقة على منحي اجازة اعتبارا من
١١-٢٥-١٩٧٩ بسبب سفره خارج الاردن
واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
شفيق الزوايده

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو
الجميع موافقون .

السيد الامين العام
و - طلب معذرة يقدم من عضو المجلس
معالي السيد راضي العبد الله .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المؤتمر
بسبب سفره خارج المملكة اعتبر من
حضور جلسة الاثنين ١٩٧٩/٩/٢٤
واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على معذرة العضو
الجميع موافقون .
السيد الامين العام

٣ - ثلاثة الاوراق الواردة
(١) كتاب مطوية رئيس ديوان الجابية
رقم ٣/١٠/٨٧٥ المؤرخ في ١١/٩/١٩٧٩ المتجهين
تقديم التقرير السنوي (٢٧) الذي اعده ديوان
الحاسبة لسنة ١٩٧٨ الى المجلس .

الرقم ١٣٠/٨٧٥
التاريخ ١٠/٩/١٩٧٩
الموافق ١١/٩/١٩٧٩ .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اقدم دولتم ١٠/٩/١٩٧٩ نسخة من التقرير
السنوي السابق والمقررين الذي اعده ديوان

الحاسبة لسنة ١٩٧٨ .
وتفضلوا دولتم بقبول فائق الاحترام
رئيس ديوان الحاسبة
مولود عبد القادر

دولة رئيس المجلس
الحقيقة ، جرت العادة ، في الاساليب
السابقة امام مجلس النواب اذا احال رئيس ديوان
الحاسبة التقرير السنوي اتبع طريقتان في السابق
الطريق الاول ، يحال الى اللجنة المالية والادارية
لدراسة جميع ما جاء في التقرير ووضع توصية
على هذا التقرير ، وهذا لا يمنع ان يناقش أي
عضو مضمون هذا التقرير ويبدى رايه سواء
كانت مالية او غيرها فاذا راي المجلس ان يحال
التقرير لتوفر دراسة وافية له الى اللجنة المالية
والادارية ، هل يوافق المجلس على الاحالة .
الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس
الدكتور زهير
الدكتور زهير مجلس
سيدي عدا ، ان تتم مناقشة ذلك التقرير
في المستقبل ، في المجلس هنا ، شكرا .
دولة رئيس المجلس
يعني اللجنة تبدأ بالدراسة وننظر كما ننظر
بقرار توصيات لجنة قانونية والمجلس يناقش
القرار .

الدكتور زهير مجلس
شكرا سيدي .
دولة رئيس المجلس
على اللجنة المالية ، رجاء ان تأخذ هذا
التقرير بمحمل الجد والدرس والتحقيق والاجتهادات
المواصلة لوضع توصية وباسرع وقت ممكن
وشكرا .

السيد الامين العام
٤ - الاقتراحات

(١) الاقتراح رقم (٦٥) المؤرخ في
١٨/٩/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سماعة
السيد سالم بن نجاد بشأن إعادة كراج اتحاد
جميع الشاحنات لمنطقة القويرة ، وذلك من اجل
تنشيط الحركة الاقتصادية والتي تاترت تأثرا
كبيرا نتيجة نقل الكراج الى العقبة .

ناحية في قرى جبل بني حبيده مربية بقتسما ،
ذبيان .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
سبق وان رفع هذا المجلس من نسيان
توصياته اثناء مناقشة السياسة الداخلية توصية
الى دولة رئيس الوزراء لاعادة النظر في التقسيمات
الادارية لضرورة ان هذه
التقسيمات سواء باحداث الوحدات
الادارية الجديدة او رفع بعض الوحدات الادارية
الموجودة سيؤدي بالتالي الى رفع مستوى الخدمات
للمواطنين .

من هذا المنطلق وكون مستوى الخدمات
في ناحية ذبيان وفي جبل بني حبيده لا يزال يحتاج
المزيد من العناية لكي تصبح على المستوى
الموفر في الوحدات الادارية الاخرى في المملكة .
فانني اقترح رفع مديرية ناحية ذبيان الى مديرية
قضاء واحداث مديرية ناحية في قرى جبل بني
حبيده مربية بقتسما ذبيان وهذا مما يسهل
الخدمات للمواطنين سواء في ذبيان والقرى التابعة
لها او في قرى جبل بني حبيده كما يسهل بالتالي
على المواطنين قضاء امالهم الرسمية خاصة
بالنسبة لقرى الجبل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
هايل ابو بريز

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على احالته للحكومة
الجميع موافقون

السيد الامين العام
(٢) الاقتراح رقم (٦٧) المؤرخ في
٢٠/٩/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس معالي
السيد عبد الجيد الفريده بشأن إعلاء بلدة بيت
ابيس من قضاء الكورة من بيع رسوم والتمسك
المياه التي لم تصلهم .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
ارجو ان يتكرم دولتم بعرض اقتراحي على
المجلس الكريم لاتخاذ ما يرى بشأنه من اجراءات
ان بلدة بيت ابيس من قضاء الكورة يمر بالقرب
منها خط انابيب المياه التابع لمؤسسة مياه الشرب .
انابيب المياه التابع لمؤسسة مياه الشرب .
ان هذه البلدة لم تصلها المياه بواسطة هذه

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
رجو التفضل بادراج اقتراحي التالي على
جدول اعمال الجلسة القادمة حتى اذا ما وافق
عليه المجلس الكريم تكرمتم بتحويله للحكومة
الموقرة .

في اوائل عام ١٩٦٧ ، ولاسيباب أمنية فقد
قرر المسؤولون بمنطقة العقبة على ترحيل (كراج
اتحاد جميع الشاحنات) لمنطقة القويرة ، حيث انهم
ارتأوا ان تجمع على ما يزيد على « ٣٠٠٠ » الاف
شاحنة بمنطقة حساسة كالعقبة يشكل امر خطير
على امن المنطقة ، وقد رحب اهالي القويرة
بذلك القرار حيث اقام المرحوم الشيخ عوده بن
نجاد بالتبرع (لشركة اتحاد الكراجات) بقطعة
ارض من ملكه الخاص تزيد مساحتها على « ١٥٠ »
دونم وعلى اثر ذلك فقد قامت الشركة بانشاء
كراج كبير لجميع الشاحنات بالقويرة ، يحتوي
على جميع المرافق والخدمات اللازمة ، حيث بقيت
تستعمل ذلك الكراج بانتظام حتى اواسط عام
١٩٧٧ ، حيث قامت بالرحيل بجاة لمنطقة العقبة .
وقد اثر ذلك الرحيل المناجي على الحركة
الاقتصادية بالبلدة ، حيث ان وجوده كان يعتبر
المنشط الوحيد للحركة التجارية بالبلدة .
لذلك فانني اقترح على المجلس الكريم
مساعدتنا لدى المراجع المختصة لاعادة الكراج
لمنطقة القويرة ، وذلك من اجل امادة تنشيط
الحركة الاقتصادية بالبلدة والتي تاترت تأثرا
كبيرا على عملية الرحيل للعقبة .

واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
سالم بن نجاد

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على احالته للحكومة
الجميع موافقون .
السيد الامين العام

(٢) الاقتراح رقم (٦٦) المؤرخ في
١٨/٩/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سماعة
السيد هايل ابو بريز بموضوع رفع مديرية
ناحية ذبيان الى مديرية قضاء واجداث مديرية

هكذا عبد الجليل

الاتيبيب منذ سنة ونصف تقريبا ومع ذلك تطالب هذه القرية بدفع متطوعية المياه علما بانها تعتمد في تأمين حاجتها من المياه على شراء تنكات الماء الخاصة بواسطة الفراكورات وهذا الوضع معلوم لدى الحكومة المحلية في القضاء .

نرجو من الحكومة الموقرة ان تنظر بعين العطف والحق بشأن اعفاء اهالي هذه البلد من دفع الرسوم واثمان المياه التي لم تصلهم ولم يستعملوها منذ ذلك الوقت المشار اليه .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
عبد المجيد الشريدة

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميع موافقون
السيد الامين العام

هـ - مقررات اللجنة القانونية
دولة رئيس المجلس

السيد عبد المجيد الشريدة ، نظرا لغيباب المقرر

١ -

السيد عبد المجيد الشريدة
قرار رقم (٣١)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الخميس الموافق ١٩٧٩/٩/٢٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد كمال الدجاني وبحضور الاعضاء السيدات والسادة ١ - نائلة الرشيدان ٢ - جودت السببول ٣ - عبد الله اخو ارشيدة ٤ - عبد المجيد الشريدة

وقد حضر الاجتماع دولة رئيس المجلس الوطني السيد احمد اللوزي ومفضيلة الشيخ محمد محيلاين .

ونظرت في القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩ المالح عليها من قبل المجلس الكريم ، ووافقت عليه كما ورد من الحكومة مع استبدال عبارة (من تاريخ) بعبارة (بعد شهر من)

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ،

طاهر بك
السيد طاهر حكمت

انني اعتقد ان تعديل قانون المحامين الشرعيين هو تعديل في غير محله وذلك لان الاصل في الوكالات ان تنظم لدى موظف مختص . وقد اعطى المحامون النظاميون حق تصديق الوكالات خلافا للاصول المتبعة والمقررة ، ولكن هذا الحق الذي يمارسه المحامون النظاميون انما يمارس تحت رقابة شديدة هي رقابة مجلس نقابة المحامين النظاميين . مثل هذه الرقابة غير مقورة لدى المحامين الشرعيين ليس هناك تجمع مهني او نقابة مهنية للمحامين الشرعيين او نقابة مهنية للمحامين الشرعيين تراقب سلوكهم وتراقب ما قد ينجم عن ممارستهم الحقوق المعطاه لهم من اخطاء .

لذلك فاني اعتقد ان مساواتهم بالمحامين النظاميين من هذه الناحية امر غير وارد ويهمني هنا ان اقول ان هذا التعديل جابه بمعارضة من عدد كبير من قضاة الشرع في هذه المملكة ، الذين امرتوا حتى لي شخصيا عن استيائهم لهذا التعديل وخوفا من المحاذير التي تنجم عنه اوضح ذلك اكثر لماقول ان نسبة الذين يقدمون على التوكيل في المحاكم الشرعية اغلبها من النسوة واغلبهن ايضا هم من الرجال فمن الخطورة بكان ان لا يكون التوكيل لدى موظف مختص مصدق بكتابه ومصدقا في اجراءاته يقوم بكتابة نص الوكالة من الفها الى ياءها على الموكلة حتى تعرف مضمونه ، لذلك فاني ابدى معارضتي لهذا النص واذا كان القصد هو تسهيل المعاملات في المحاكم الشرعية ، فاني اقول ان هذا التسهيل يجب ان لا يكون وسيلة وسببيا في وقوع اخطاء جسيمة للمواطنين ، التسهيل يكون بزيادة عدد كتاب العدل ولكنه لا يكون بفتح الفترات ، لذلك وعملا بالقاعدة القائلة درء المفاسد اولى من جلب المنافع ، فاني ارجو ان اقتراح ابقاء القاضون كما ورد وعدم اعطاه هذه الصلاحية وذلك مع احترامي للشامل لجميع المحامين الشرعيين الذين يمارسون مهنتهم بشرف وامانة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس اللجنة كمال بك

السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس ، المحظور في الوكالات ان

يقع تزوير ، وقانون العقوبات كمثل بمعاقبة من يزور ، ولذلك اذا سمح الله وقع تزوير من احد المحامين الشرعيين بان زور توقيع الموكلة او صدق على توكيل مزور فهو مسؤول ، من ناحية حقوق الوكيل ، كلنا نعلم ان الوكالات تقريبا بنص واحد ومعروف نصها ، ان اغلب لا بل اكثر وكل من يوكل لا يقرأ الوكالة ، وانني اعتقد ان المحذور الذي يخاف منه الاستاذ طاهر ليس موجودا ولا محذور عليه ومن الانسب مساواة المحامين الشرعيين بالمحامين النظاميين ، في الواقع ويلاحظ احدنا في احد الايام وكالة تنظم لدى الحاكم الشرعية يجدها معقدة بشكل يزجج القاضي والمتقاضي والمحامي والكاتب ، فذهب الموكلة او الموكل امام القاضي تقول ، اريد ان اوكل فلان بحضور شاهدين يطلب منها الذهاب الى الكاتب لسجل الوكالة في السجل المخصوص تذهب الى الكاتب تنتظر مدة ساعة او نصف ساعة حتى ياتيها الدور ومن ثم يسجل الكاتب الوكالة توقع هي الوكالة ويحضر شاهدان فيشهدان على صحة التوقيع ، ترسل بعدئذ الوكالة الى القاضي ، هذه طريقة معقدة ومضيفة للوقت ، لوقت المتقاضين والحكمة والكاتب والمحامي والجميع . انني اعتقد انه في مثل هذه الظروف لا توجد اية محاذير ويتوجب ان نسوي المحامين الشرعيين بالمحامين النظاميين من هذه الناحية وشكرا .

السيد عبد المجيد الشريدة

اذا كان المحذور هو التزوير من جانب المحامي ، المحامي النظامي هو نفسه ، مجال العمل للمحامي هو كثير ، المحامي النظامي ، هم نفس الأشخاص الذي يتعامل معهم المحامي الشرعي ، مالاصل هو حسن النية حتى يثبت العكس ، ابا المحامي النظامي له الحق ان يشتغل مع جميع من له قضية هذا الحق هو الذي يواجهه ايضا المحامي الشرعي ويعطيه المحامي النظامي .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت السببول

السيد جودت السببول

بالاضافة الى ما ذكره معالي رئيس اللجنة

مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٣) التالية اليها :
٣ - بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر يكون للمحامي حق التصديق على توافيق موكله على الوكالات الفخوضية اذا تعلق التوكيل بأحد

تعدّل قانون المحامين الشرعيين

الأمور المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون ويكون المجلس في جميع الحالات مسؤولاً شخصياً عن صحة هذه التواقيع .
أما الوكالات العامة التي تتنصن قيام المجلس عن موكله بجبجب ما يتعلق بالأمور والأعمال التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية فيتم تنظيمها لدى كاتب العدل أو لدى تلك المحاكم .

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا

السيد المقرر

قرار رقم (٢٢)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الخميس الموافق ١٩٧٩/٩/٢٠ برئاسة تعالى رئيس اللجنة السيد كمال الكجالي وبحضور الأعضاء السيدات والسادة :

ناقلة الرشيدان - جودت السبول - عيد الله إخواني - علي البشير .

وقد حضر الاجتماع دولة السيد أحمد اللوزي رئيس المجلس وتعالى السيد إبراهيم أيوب وزير الشؤون البلدية والقروية وعطوفة السيد ماجم الل مدير صندوق قروض البلديات وعطوفة السيد طيسن طهاس رئيس كبلسون التفريخ وعطوفة السيد عبد الرؤوف مابجاسين المستشار في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء .

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٩ المحال عليها من المجلس الكريم وقررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة المؤقتة وتوضعي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

مخالفة لمعالي السيد كمال الدجاني

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير

السيد امين شقير

دولة رئيس المجلس

حضرات الزميلات والزملاء

ان موضوع التعديل الذي تقدمت به الحكومة الى هذا المجلس لتعديل الفقرة (١) من المادة (٨) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ ، يستلقت النظر ويستحق منا الكثير من العناية والبحث ، ذلك ان التعديل واسبابه الموجبة ، تضع اصابعنا على لجنة من الأمور الهامة ، يخص بنا ألا نمر بها مرور الكرام :

١ - ان المادة الثانية من القانون جاءت في الاصل لتقول لنا بان « الحكومة المحلية » اي البلدية يدير شؤونها مجلس منتخب لمدة محدودة ، يترشح بعدها أعضاء المجلس لانتخاب جديد ، اذا ما خطر لهم ان يتقدموا للمسؤولية من جديد ، وقد حددت المادة ١٨ من القانون نفسه مؤهلات العضوية في ايسر مستوياتها ، مما يحتم نشوء ازمات فيما بين أعضاء المجالس البلدية أو بين بعض أعضاء هذه المجالس ورؤساءها ، نتيجة لنقص الخبرة في العمل الجماعي وفي الممارسة الديمقراطية لدى بعض أعضاء المجالس البلدية ، تلجأت الحكومة في مراحل متعددة الى معالجة هذا الامر باجراء تعديلات على الفقرة الاولى من المادة الثانية ، نتلخا هذا التعديل المقترح ، ابتغيتا للحكومة لحل المجالس البلدية المنتخبة قبل انتهاء مدتها ، والاستعاضة عنها بلجان معينة تتقوم مقام المجالس المنتخبة المخلولة ، وكان التعديل الذي صدر عام ١٩٦٣ يحدد المدة التي تقوم فيها اللجنة المعنية محل المجلس المنتخب ، بسنة واحدة ولا تزيد ، غير ان بدء انشطة حل المجالس البلدية

البلدية المنتخبة نشأت عن انعدام الديمقراطية في عمل المجالس ونزعته الى التسلط والاستئثار لدى رؤساء تلك البلديات والاستئثار بالرأي دون الاكثرية .

٥ - وانني لا اشارك الحكومة الرأي بان ما تنجه اليه من التوسع في تطبيق الطسول الاستثنائية التي لا اقراها اصلا ، بنميد مدد اللجان المعنية بحيث تستوعب كامل مدد المجالس البلدية المنتخبة ، يشكل حلا موفقا لمشاكل الحكم المحلي ، وانما اعتقد بان توجه الحكومة في هذا المجال ، والذي يعود بالناس الى نطاق الوصايات التقليدية ، انما يمثل عابلا اضافيا من عوامل تخلف الوعي ونقص الخبرة واعدام الممارسة الديمقراطية .

انني مؤمن بان الناس يتعلمون حين يخطنون كما انهم يتعلمون حين يصيبون ، وانهم لا يستطيعون اكتساب معرفة وخبرة بالعمل الجماعي والديمقراطي ، بدون ان يعيشوا التجربة باخطاها وعيوبها ، كما يعيشونها بمزاياها وانجازاتها وما اظن شعبا يعيش دوما تحت مظلة الوصاية بقادر ان يفلح لمسؤولياته .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

انني اعتقد بان العناية بشؤون البلديات وتصحيح مسيرتها ، لتكون صورة قريبة من تطلعات انساننا الى الخدمة والى الخير ، واجب كل حكومة صالحة ، واطلنا سندم قانونا جديدا للبلديات تتقدم به الحكومة ، قائم على نظرية مشاركة وعلى قواعد ديمقراطية مستقرة .

امين شقير

دولة رئيس المجلس

الدكتور محمد ماسوب الزين

الدكتور محمد ماسوب الزين

دولة الرئيس ، انه لا يهمني الشكل بقدر ما يهمني المضمون ، واقترح انه ليس من السهل ان يكون الحكم على التعامل مع البلديات والمجالس القروية الا ان يعملوا معها ، ويتعايشوا بشاكلها لذلك في كثير من البلديات والمجالس القروية افسح بان الممارات الموجودة في تلك الاماكن لا يمكن ان تخدم الصالح العام ونمينا مدا بفترة وجيزة

واستبداله باللجان المعنية ما ليث ان جرى توسيعه بتعديل وقع عام ١٩٧٣ زاد في مدة اللجنة المعنية سنة اخرى فاصبحت المدة سنوية .

٢ - لم يرد في اي من التعديلات السابقين ما يشير الى تعيين الاسباب التي يمكن لمجلس الوزراء ان يعتد بها في قرار حل مجلس بلدي وتعيين لجنة تحل محله . اي انه ترك هذا الامر المطلق لتدبيرات الحكومة . وما نحن الا امام مشروع تعديل يوسع في المدة لتصل الى اربع سنوات كاملة ... اي ان هناك فرصة امام الحكومة لان تحل مجلسا ما يوم انتخابه ودون ان تعلن اي سبب لاجراءها .

٣ - لقد استعرضت مذكرة الاسباب الموجبة المرفقة بمشروع التعديل ، مجموعة مشاكل تحدث في المجالس البلدية المنتخبة واثرة الخبرة وانعدام الممارسة او قلتها ، وسيطرة العوامل الاجتماعية السلبية على اعمال المجالس ، مما يتفوق الحكومة الى الاستنتاج بان المواجهة العملية لاسباب الفشل تكن في اختصار الطريق بحل المجلس المنتخب واحلال لجنة معينة تحل محله ، وافترض ان ذلك يعطي الناس المعنيين فرصة للتعلم من تجارب رائدة تقوم عليها المادة المعنية وان مدة السنتين لا تكفي للانجاز المطلوب ، وان اجراء الانتخابات من جديد بعد مدة لم تتجاوز السنتين ، يفسح المجال امام العودة الى نفس المشاكل والى ذات الفصل ، وان الحكومة بالتالي ترى انها اذا مدت المدة الى اربع سنوات ، تعطي اللجان فرصة افضل للنجاح .

٤ - انني اذا كنت لا اريد ان استعيد الكثير مما كنا نسمعه من الازمات التي تواجه البلديات واسبابها من التبعثرات الادارية في انتخاباتها وفي اجالها بعد الانتخابات ، وانني ارجو في ان اعود الى الاسباب الملموسة والمعروفة للحكومة وللمواطنين على السواء ، بان قضية الخبرة ونقص الممارسة والتفاني ، اعباء التي اجازات الانتخابية والمصنوبات الماثلية والمشاريع التي لدى أعضاء المجالس المنتخبة ، لعبت وطلب دورا كبيرا واهما في عدم النجاح وتخليص الجريمة ، ولكنني ارجو في ان اضيف بان معظم المشاكل التي وقعت فيها بين أعضاء المجالس

لجنة الحكم المحلي

للبلديات فائتي مع تعديل القانون من مدة سنتين إلى أربعة سنوات والسبب في ذلك أن اللجنة المكلفة من قبل الحكومة وعلى الحكومة أن تعاقب هذه اللجنة إذا تأخرت بواجبها ، ولكن الإدارة المحلية المنتخبة كثيرا ما يكون تقاعس في عملها ولكنها لا تقوم بواجبها لذلك فائتي أعود وأقول فائتي مع تعديل القانون ، وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

السيد عبد المجيد الشريدة

مقرر اللجنة

موضوع البلديات والحكم المحلي ويندي انسجامه مع الديمقراطية نقرأ على الورق ولكن هل الصورة ستكون بعيدة عندما نمارسه ، في الحقيقة والواقع وفي قلب القرية وفي قلب البلدية قد أخذنا بالاتجاهات البلدية على أساس ديمقراطي أنما ندفع الثمن كبير ، عندما نجد المعوقات التي تواجه المجالس البلدية وتواجه مصالحها في البلديات نقول أننا نحافظ على الوجه الديمقراطي في هذا البلد ، هذا البلد معروف منذ تأسيسه أنه بلد ديمقراطي وببديل كل قاع فيها ديمقراطي إنما لا يجوز أن نعرض مصالح القرى لأن نقول كلمة ديمقراطية هذا من ناحية مدى صلاحية مجلس الوزراء لحل المجلس البلدي ، هناك مشاكل كثيرة تستدعي ذلك فإذا بدأنا نغطي هذا الحق لمجلس الوزراء تبقى هذه الأخطاء لأربع سنوات قادمة ومن يأتي أيضا لمجلس بلدي آخر يقع في نفس هذه الأخطاء ونحن نعرض على أن يوجد باستمرار مجلس يحل أخطائه معه ، إذا مصالح القرى ومصالح البلديات هي المعاس العملية يجب أن تكون تحت الأولوية في أي نظرة من المنظمات بالنسبة للبلدية الزمنية التي هي غير سنتين أو غير أربع سنوات معروف أنه كلما تأتي لتقوم بعمل معين ، يكون لها برنامج هذا البرنامج يأخذ سنتين وقد يأخذ أربع سنوات بلدية معينة عندما تأتي بحث البرنامج قد لا تستطيع أن تتكلم في هذا البرنامج إلا أن يكون لها فترة زمنية كافية وهي أربع سنوات ، معلمي تأتي لجنة يكون أمامها مطالبات لا يمكن أن تبقى مدى حسن مسؤوليتها الأبعد مرور أربع سنوات ومجلس الوزراء ليس له

علاقة ، فيه وجه ديمقراطي لذلك مدة أربع سنوات هي أساسية ولا يجوز للحكومة أقل من ذلك ، إذا عندما يكون هناك برنامج لجنة ، على الحكومة أن تعطي هذه اللجنة المدة الزمنية الكافية لكي تمارس برنامجها لأن أي لجنة أخرى وأي مجلس بلدي آخر مائة لا يتحمل مسؤوليه ما بدأ فيه ، لذلك أرى أن هذا التعديل وارد علينا أن ندعم الحكومة في هذه الترقية .

دولة رئيس المجلس

معالي كمال بك الدجاني

السيد كمال الدجاني

قبل كل شيء أود أن أبدي ملاحظة أنني ولو كنت رئيس اللجنة أنا مخالف للقانون ولذلك سيكون حديثي الآن بطلب عدم الموافقة على القانون وأنتي إذ أريد ما أورده الزميل أمين شقير أصيب ما يلي :

دولة الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين

نفخر نحن في الأردن وبحق أن دولتنا ديمقراطية وقد نص على ذلك في الدستور نفسه وفي المادة ٢٤ بالذات ورد أن الأمة - مصدر السلطات وأنها تمارس سلطاتها على الوجه المبين في الدستور .

وقد حرص الدستور على ذلك بأن نص على وجود برلمان منتخب كما نص أن الشؤون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقا للقوانين خاصة (المادة ١٢١) بمعنى أن وأضح الدستور أراد تطبيق نظام الحكم اللامركزي المحلي على المدن والقرى بحيث يعهد إلى فريق من الأفراد بأن يشيخوا حاجاتهم بأنفسهم لأنهم هم الذين يهمهم أمر بلدهم بالدرجة الأولى ولأن حاجات أي بلد تختلف من حاجات البلد الآخر وتطبيق مبدأ الديمقراطية التي هي دستور الحكم في بلدنا ولو أراد غير ذلك لجميل المجالس البلدية والمحلية جزءا من دوائر الحكومة وضع الشارح قوانين البلديات كل آخرها قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ وقد نص في المادة ٣ منه على أن يتولى إدارة البلدية مجلس بلدية ينتخب أعضاؤه انتخابا مباشرا أو يعيّنون حسب أحكام هذا القانون أي أن الأصل هو الانتخاب واستقلال الهيئات اللامركزية

بإختصاص معين ليس منحة أو تسليحا من الإدارة المركزية ولكنه استقلال أصيل مصدره المشرع . جعل القانون مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتبارا من تاريخ تسلمه مهامه وكذلك اجاز لمجلس الوزراء بناءا على تنسيب وزير الداخلية حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته شريطة أن يتضمن قرار الحل تعيين موعد انتخاب المجلس الذي يليه .

هكذا كان الأصل في المادة ٨ من قانون البلديات سنة ٥٤ بمعنى أن الشارح حرص على أن يكون الحكم المحلي منتخبا .

ثم نتيجة للتطبيق عدلت هذه المادة سنة ١٩٦٢ ليكون بإمكان الحكومة تعيين لجنة بلدية تقوم مقام المجلس المنتخب لمدة سنة وفي احوال استثنائية ومن ثم جرى تجديد المدة لتصبح سنتين سنة ١٩٧٣ ولكن الأصل هو أن يكون المجلس البلدي منتخبا وي طرح علينا الآن تجديد المدة لتصبح أربع سنوات .

حضرات الزملاء

نلاحظ أن مدة المجلس الأصلية هي أربع سنوات وأن الاقتراح الآن هو أن نعدل القانون لتصبح مدة اللجنة المعنية أربع سنوات وتكون بتوصيتنا الموافقة على القانون قد هزمتا الفكرة الأساسية المتعلقة بالحكم المحلي والحكم اللامركزي ونافسنا الغاية التي وضع القانون لها وهي أن يشرف أهل كل ناحية على أمور محيلتهم . أن مدة الأربع سنوات المقترحة مدة طويلة جدا تفقد قانون البلديات وغاياتها ، الشارح روح القانون المذكور وتتناقض مع الحياة الديمقراطية التي نرغب فيها .

لدينا برلمان تعطل انتخاب أعضائه بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلاد ومعدم التمكن من إجراء انتخابات في الضمة الغربية . أن المجال الوحيد للانتخاب الذي بقي لدينا هو في الانتخابات البلدية فهل نحرم المواطن هنا الحق الآن أن يجعل مدة اللجنة المعنية أربع سنوات . أن الأسباب الموجبة التي أرفقتها الحكومة بالمشروع هي إفساح المجال للقيام بأعمال التنمية مما لا يمكن أن يكون بالإمكان القيام بها خلال

سنتين فإن أربعا لا بقي وعلى كل حال ، إن إوزار الشؤون البلدية والقروية إشراف كاف عايسى البلديات لحفزها على إتمام المشروعات التي قد تكون اللجنة قد بدأت بها أو اقترحتها .

أما السبب الآخر وهو وضع البلدية في ظروف تبعدها عن مشاكلها الداخلية فإن مدة السنتين تكفي لهذه الغاية .

حضرات الزملاء

حرصا منا على المحافظة على مؤسساتنا الديمقراطية المنتخبة وطالما كانت المدة المنصوص عليها في القانون كددة اللجان البلدية وهي سنننن كافية وبقليل من زيادة الجهد في الإشراف على المجالس البلدية وحفزها على القيام بالمشاييرع النافعة تضمن أن المطلب من أعضاء المجلس الكريم أن تكون توصيتهم لمجلس الوزراء العالي بالإبقاء على النص لالحالي في قانون البلديات وعدم تعديله .

دولة رئيس المجلس

الإستاذ عبد المجيد الشريدة

السيد عبد المجيد الشريدة

ما أورده الأخ كمال بك ، كل ما قاله يشير إلى أنه معروض على هذا المجلس إلغاء انتخابات البلديات ، هناك ٨٩ بلدية في المملكة ، لجان ، لا تريد عن خمس لجان ، حتى الحكومة بالملكة ، يعني أنه لا خوف على الحياة الديمقراطية وأنه وجه الحياة الديمقراطية موجود ، أن هذه الممارسة هي جواز استثنائي لتسعي الحكومة ، لو كان هناك ٦٠ لجنة من ٨٩ يمكن لمعالي الأخ أنه يعترض ، لو كان ٧٠ من ٨٠ يمكن يعترض ، خمس لجان موجود والخمس لجان يمكن بالنظر لواقع عملها أن تعطي أكثر مما تعطيه كل المجالس البلدية منذ تأسيسها ، لذلك لا خوف طالما أنه صلاحية استثنائية للمجلس يستعملها عند اللزوم وكذلك النقطة الأخرى هي مدة الأربع سنوات ، الواردة في قرار اللجنة ليس المدة أربع سنوات لا ينص على التعديل على أن تكون مدة اللجنة أربع سنوات ينص التعديل على أن لا تزيد المدة على أربع سنوات إذا مللنا وضع التعديل للجنة والمدة الأربعة من أربع سنوات هو تكفيها أيضا مع مدة المجلس البلدي بحيث تكون هذه اللجنة لمدة سنتين ، إذا لم يكن لمدة أربع سنوات هي المطلق وأبنا المدة

لجنة صبة الأهل

يجب ان لا تزيد عن اربع سنوات وتعني انه يمكن تكون سنتين او اقل .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

الحقيقة مدة اربع سنوات هي الغاء كامل لمدة الانتخابات ، لان مدة المجلس اربع سنوات ، فلا يجوز ان تحل لجنة مؤقتة بكامل مدة المجلس . انا كنت اتفق ان تكون السنتين كثيرتين وان نزلها الى ستة اشهر ، الحكومة المفروض ان تعين لجنة بيننا ترجع للاستفتاء الشعبي لانتخاب مجلس جديد قد يغير الوجه ، فان لم يتغير فمعنى هذا ان القرية والبلدية تريد بقاء هذه الوجوه ورأيها افضل وانتهى ان لا تزيد المدة عن سنتين بل اذا امكن ان تقل وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد مروان الحمود

السيد مروان الحمود دولة الرئيس

ارغب ان اركز على النقاط التالية :

١ - الواقع ان زيادة مدة اللجان التي تحل محل المجلس البلدي المنتخب هي اساسا مسدود المبدأ الذي انشأت البلديات من اجله . ذلك ان مشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم هي الاصل . وعليه فان زيادة المدة تعتبر مخالفة لهذا المبدأ .

٢ - ان القول بان الانتخابات الديمقراطية لمجلس البلديات تعد ثاني احيانا بنتائج سلبية بان الطريقة الوحيدة لاصلاحها تكون بالعودة دائيسا الى الاهالي لاصلاحها وذلك بممارسة الديمقراطية في التعامل ، ولذلك فانني اعرض هذا التعديل المقترح واؤيد ما ذهب اليه زملائي حول مسيذه النقاط .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ارجو ان اؤيد الاخ امين شيتير والاخ كمال الصليبي فبنا ذهبنا اليه من مجازفة لرفع هذه المدة ، واؤيد جميع الذين قالوا

بذلك ولن اعيد جميع الحجج التي وردت ضد هذا التعديل ، انما لي كلمة ارجو ان تكون واضحة ، ان هذا التعديل مفروض ان يقن للاستفتاء وليس للقاعدة الطبيعية ، وعلى ذلك يجب ان لا يكون الاستفتاء في اذهانتنا اقوى اثرًا واعيق تفكيرنا من القاعدة الاساسية وهي العودة الى الناخبين لاختيار ممثلهم في الامور التي تههم ، لا شك ان هناك مظاهر كثيرة لامراض الديمقراطية واسوا الديمقراطية ، ولكن العلاج الوحيد لامراض الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية ولذلك يجب ان نتمسك بالمزيد من الديمقراطية ليس في المجال البلدية ولكن ايضا في الشركات والتعاونيات وكل المؤسسات التي يمكن ان يطبق فيها مبدأ الانتخاب . للمشاركة الشعبية التي نرتجها فيها يعم الناس من امور انما تتم عن طريق مشاركتهم في انتخاب ممثلهم وباسرع وقت ممكن وعن طريق ان يقوم هؤلاء الممثلون بالعمل ، ثم يثبت لنا باي وجهه ويوجه قاطع ان اللجان افضل عملا ، قد يحدث احيانا ان تكون اللجان اقل انجازا ولذلك يجب ان لا نقول جزما ان اللجنة هي افضل من المجلس البلدي ، قد يكون هناك ظروف استثنائية وحقيقية ووجيهة لنظر الحكومة الى اتخاذ مثل هذا القرار ويجب ان يكون من ابغض القرارات على المجلس ولكن المدة المنصوص عليها في القانون السابق تكفي لاصلاح الوضع ولتهدئة العواطف اذا كانت هناك من مواطن ثائرة ولان يعود المواطن لممارسة حقه في انتخاب اعضاء المجلس البلدي وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور محمد ربيع

الدكتور محمد ربيع

انني لاؤيد ان بلدنا بقيادة الحكمة وشعبه النبيل يؤمن ايهاا قويا بالديمقراطية وبهذا الايمان ومن هذا المنطلق ، فاننا لا بد وان ننتج لائساء امتنا ان يمارسوا هذه الديمقراطية بموضوعية وعقلانية .

وان يكتسب لنا ذلك اذا قيدنا هذه الديمقراطية وامطينا الصلاحية للجنة البلدية ان تبقى مدة اربع سنوات . انني اذا اكرر قول الزميل امين انه من لا يستطيع لا يخطيء . فلننظر الفرصة لاخفئة البلدية لكي يمارسوا قوتهم باذارة

بلدهم دون وصاية عليهم وعليه فانني ارى ان يبقى القانون كما كان عليه وبدون التعديل المقترح وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى القسوس

الدكتور عيسى القسوس

انني اؤمن ايهاا اكيدا بالديمقراطية وان بلدنا هي من احد اسسها الديمقراطية ولذلك اؤيد ما جاء به الاخوان واريد ان اقترح بتزويل المدة الى سنة واحدة بدل من سنتين وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد حماد المعايطة

السيد حماد المعايطة

دولة الرئيس السادة الاعضاء

الحكم المحلي في بلدنا ليس عملا روتينيا . لذلك فانني اثني على رأي معالي الزميل الدكتور محمد مصوب .

١ - بضرورة اجراء التعديل بالقانون لان الممارسة بالعمل في هذا المجال تخلف عن المشاهدة او الممارسة لدور من الادوار .

٢ - كثيرا من المجالس المنتخبة لم تعطى الردود المطلوب منها لاسباب كثيرة واهمهاا الخلفات والتعثرات التي ترتبط بالقبلية والنزعات التي استغلت ان تفكك العائلة الواحدة والتي كثيرا ما كانت عائقا في طريق العمل .

٣ - الهدف من العمل الانتاج اثن فلنتركس الجهود على مضاعفة الانتاج للخدمات التي ينتظرها المواطن .

٤ - مدة الاربعة سنوات من الضروري ان تكون لكي تعطى اللجنة مدة كافية للانجاز والتخطيط ولا سيما ان معظم قرانا أصبحت طامحة للتطوير واول طموحها ومطلبها من البلدية .

٥ - لقد شاهدنا في كثير من المناطق البلدية ان اللجنة التي تولفها الحكومة تستقر مكانها مرابية من الدولة والمواطن فاصطحت الانتاج وكثيرا من اللجان يشترك بها ابناء منطقة البلدية وشكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان اريته

السيد سليمان اريته

دولة الرئيس . فان العاصفة تشرف عليها

لجنة معينة من السنين يعني ١٩٦٠ وقبلها كان الواقع تحدث انتخابات للاعضاء والحكومة تقوم بتعيين رئيس او امين العاصمة . بالواقع ومع اعترافي بان اللجنة الحالية واللجان التي سبقها لم تكن عادلة بحيث شملت جميع المناطق ولكن اقول بصدق ان اللجان في عمان استغلت ان تقدم خدمات الى كافة الناس باستثناء بعض المناطق

الشرقية بالسابق ومع هذا كله احب ان اقول بصدق كلنا مع الديمقراطية ولكن مع الديمقراطية الهادفة البناء ، انا بدي ماء ، انا مواطن في قري بني صخر ، بدي طريق ، بدي بريد ، ما يهمني كثير الديمقراطية بمقدار ما يهمني الماء ، فمعروف ان البلديات والمجالس القروية بالذات ان الحكومة

تدعمها بالفلوس ، بالموازنة تبعتها ، رايت انا قبل اسبوع ، ووبرتاج الاسبوع ، ورايت رئيس بلدية يتكلم ، بكل اسف انه هي يبقى اسبوعا بدون ماء ، ومواطن يشرب يوميا ، ومواطن سيبقى سنتين بدون ماء ، لو كان هناك لجنة ويراسها موظف من الدولة باعتقادي ايسر شيء ان تنقله هو قواعد العدالة ، فانا بقول المواطن في هذا

البلد يطلب المزيد المزيد دوما من الخدمات بالمجالس القروية والبلدية وامانة العاصمة عن التخطيط وعن العمل ، مدة اربع سنوات بالواقع كثيرة السيد عبد المجيد الشريدة قال انه خمس لجان من ٨٩ بلدية ، باعتقادي هذا ليس كثير ، البلديات عندنا بحاجة الى حل ، الواقع عندنا يحضر محاسب وعنده ١٠٠ لك دينار بالبنك ولكن نجد الطرق داخل البلد حفر وجور والتأخيرات ولا يقوم رئيس البلدية بشيء ، انا باعتقادي ان نمسك المدة ثلاث سنوات فقط وان نعين موظفا رئيسا للجنة واذا كان هذه اللجنة لم تقم بعملها المفروض انها تغير ، بشر مفروض علي ان تبقى لسلاسة سنوات ، يستطيع ان اغيرها خلال هذه الفترة حتى تاتي الانتخابات وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

انطلاقا من مبدأ قريوي الطفل لا يتعلم الا من اخطائه ، كذلك نحن في هذا البلد كثيرا بسن المواطنين ، لا يزالوا في طور الطفولة في حيث

لجنة عبد الحميد

ديمقراطية وفي التفكير بالغير وبالتعامل مع الآخرين ولذلك يجب أن نوسع المجال في مجال الحياة الديمقراطية ، طبعاً سيكون هناك في أخطاء كثيرة ، لكي نتعلم من أخطائنا ، إذ لا شك أن هناك أخطاء في الانتخابات ، تكتلات لا تجدي وتضر حتى في البلد التي يظنونها ولكن يجب أن يحل المجلس وبعد فترة قصيرة وينتخب مجلس آخر ويوجهه ويعلم بسبب حل ذلك المجلس ، فنرجو أن يكون المجلس الجديد أكثر كفاءة وعيلاً بالبنادى الديمقراطية أكثر من المجلس الذي سبقتهم وشكراً .

دولة رئيس المجلس

يعني الست مع التعديل .

السيدة وداد يوسف

أن تكون المدة قصيرة .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، السيد بركات الزهير

السيد بركات الزهير

دولة الرئيس ، أكثر الزملاء تطرق للنسب الديمقراطية أنها في خطر ، ليس هناك خطر ، أن المواطن يطلب الخدمة ، أن أكثر رؤساء البلديات لا يقرأ ولا يكتب إلا القليل ، وأن خدمة المواطنين هي الواجب الأساسي لكل بلدية وخدمة البلدية هي تبيع أو تخدم من الأموال التي تخصصها الدولة إلى البلديات ، ولو كانت هناك بلديات تعاجزت من قيامها بأي مشروع ، ولذلك أريد بأن تكون اللجان هي دائماً وأبداً موجودة ولتحدد أطول من هذه المدة على شرط أن تكون تاريخ استلام اللجنة من هذه البلدية ، أي استلمت بعد ثلاثة أشهر تبقى إلى الفترة الأربع سنوات ، مع تشكيل لجنة من وزارة البلديات كل ثلاثة أشهر والبلد لتعطي رؤساء البلديات وتتركها بدون مراقبة .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، اخواني اعضاء المجلس ، ما كنت أود الكلام أثناء كلام اخواني اعضاء المجلس إلا بالخير الذي أريد فيه أن أوضح بعض جوانب الأمور فلا يؤخذ هذا الاقتراح الذي قدمه مجلس الحكومة بغير حق الديمقراطية .

لم يكن قصد الحكومة من تقديم هذا الاقتراح هو ضد الديمقراطية ، من المعروف للاخوان أن الانتخابات التي أجرتها الحكومة كانت بمنتهى الديمقراطية ، وانسح المجال للجميع لكي يرشحوا أنفسهم وبأن يمارسوا حقهم الديمقراطي وأن تكون الانتخابات نزيهة بكل معنى الكلمة وبدون أي تدخل وموجود من أعضاء هذا المجلس المؤثر من كان مضو في المجلس البلدية .

وكما قال الدكتور خليل السالم أن أبسط الأمور لدى الحكومة هو حل المجلس البلدي ولكن للضرورة أحكام ، لم نحل أي مجلس بلدي إلا بعد أن دعم هذا المجلس البلدي بكل الوسائل الممكنة ، وصبرنا عليه صبراً كبيراً . قبل أن تلجأ إلى الحل ، ووجهناه على مستوى وزارة البلديات وعلى مستوى الحكومة . وعدة مرات نزلنا على الطريق القويم وهو يكون للمصالح العام وأن المصالح العام هو الشيء الذي يجب أن نسمى إليه وفي بعض الأحيان يكون هناك قدرة ولا يستطيعون أن يعملوا أكثر من ذلك ، هناك بعض الارتباطات كانوا قد أعطوها أثناء الانتخابات ، وهنا لا يفر من حل المجلس أن الذي دفع الحكومة إلى تقديم هذا الاقتراح عدة أسباب منها ما ورد إلى رئاسة الوزراء من برقيات وعرائض من هيئات ومجتمعات وغرف تجارية يطلبون تحديد هذه اللجان ، لأن بعض اللجان قد باشرت بأعمال فصل إلى ملايين من الدنانير ، نحن نحتاج إلى رصد ١٨ مليون دينار من الميزانية تلبية لرغبة المواطنين الذين تقدموا بذلك وخوفاً على المشاريع لأن قصور

قبلنا هذا الاقتراح بهذه المقاسية مائة تأدية أمانة من هذا المجلس لأن الحكومة تتقيد بتوصية المجلس فيما إذا كان واقعاً على التعديل وإذا لم يوافق لم تعدل الحكومة هذا القانون وتعتمد بمنسرف المواطنون بأننا قمنا بتواجهة الأمر أمامهم ليأخذوا القرار ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول

دولة الرئيس ، احتراف بأن الصمت السليم في مثل هذا الموقف ، لأن المتحدث الذي جاءه المقترح سيوب يهودي بالجنسية مع الإخوة الإسرائيليين ، أن ما

الحكم الذاتي ، ما هو مصير الأرض .

دولة رئيس المجلس

« رجاء من الصحفيين هذا الأمر ليس للنشر ولا يخرج من قاعة المجلس ، تفضل دولة الرئيس »

دولة رئيس الوزراء

« الواقع ، يجب أن أذكر أن إسرائيل عملت تعديل جفري على قانون البلديات ، والغير دافع للضريبة ينتخب ، وكذلك أعطى حق المرأة في الانتخاب ، لذلك أصبح هناك تعديل جفري من طرف واحد ومخالف للقانون الدولي بمعنى آخر أن إسرائيل لا تنتظر شيء إذا كانت مستعجلة حتى تطبقه وإنما تطبق من طرف واحد ، ويمكن لإسرائيل أن تذهب لأبعد من هذا الموضوع لتقول بأن هناك مجلس بلدي منتخب وهناك ممثلين للشعب الفلسطيني في المحالطات ، أقول أيضاً السيدة وداد أنته مع من الأسلوب القريبوي أن يعلّم الطفل الغلط والصواب كبداً تربوي لكن هذا المبدأ لا ينطبق على مجلس بلدي من خطأ وصواب ، لأن فتح شارع عرضه مترين ولو كان عرضه عشرة أمتار فهذا يكتك مضارب كبرى . جميع الاخوان يعرفوا هذا من المجلس القديم ويعرفوا أن هناك مجالس بلدية منتخبة قدمت الشيء الكثير للسكان ، المجالس البلدية المنتخبة ظلت عشرات السنين تنتخب وتقدم الشيء الكثير ولكنها عادت بأهلها إلى الوزراء عشرات السنين » .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام

السيدة انعام المكي

دولة الرئيس أود أن أشر إلى نقطة فيها بعض التساؤل ، من الذين يتكلمون الشيء جانب هذا التعديل إذا كان ما يذكر الآن أن عدد المجالس التي حلت وعدد اللجان القائمة الآن لعل الأسلوب والنمط تحسين الأوضاع هو تعديل هذا القانون ؟ وبأن نزيد مدة عمل اللجنة لسنين إلى أربع سنوات ؟ ... ماذا من المجالس البلدية الأخرى إذا كان نقول الآن ... نحتاج إلى هذا التعديل لأن محل المشكلة ، ولتحتاج إلى دراسة الوضع لإيجاد الوضع الذي يحل كمثل القضايا وليس فقط بمعالجة بعض الحالات .

نشر به أن المسؤولية أمانة والإمانة هنا تبدو ديمقراطية لأن الإخذ بالمشروع المقترح تقديم خدمة للمواطن طالما كان بها ولأن المواطن في مدنتنا وقرانا عاني من عقد المجالس أو على الأقل من بعض المجالس المنتخبة كنا تعلم أن نسبة المنتخبين أو نسبة المقترحين هي نسبة ضئيلة قياساً على عدد السكان في أي مجتمع وأن هذه المجالس لا تبارس السياسة لكي تقول أن اللجان تقدم الخدمة اليومية للمواطن بجرح الديمقراطية ولا

اعتقد أن الحكومة أي حكومة قدمت على حل مجلس بلدي بدافع سياسي أو غيرة وإنما ليقتني بأن هذا المجلس قد قصر في تقديم الخدمة المرجوة منه وأن الملاحظ اليومي يعزز ذلك اليقين وبقيته ، ولذلك ومن منطلق الواقعية وللحرص على خدمة المواطن الذي يثق إلى خدمة يومية تروى منه طويلاً ويكتبه حرماناً ، ينبغي أن يؤخذ كما اعتقد بهذا المشروع أن ثمة عدداً من اللجان التي باشرت تنفيذ مشاريع في منتهى الأهمية والحيوية في مدن رئيسية في بلادنا بعد أن حرمت هذه المدن طويلاً منها ومن الحرام إلى أن تلحق هذه المحاولات وأن

تعمل تحت عنوان الحرص على الديمقراطية ، بما من مجلس بلدي يعمل بالسياسة في بلدنا ، وإنما هو التعامل في خدمة يومية تلزم بالنظامية وتم بالقيام وتنتهي بالماء ، أن اللجنة أو المجلس الذي يقدم مثل هذه الخدمة اليومية في مستلوي أفضل يخدم الديمقراطية بأنه يسهم في بناء الإنسان وفي جعله يستشعر الراحة والاسترخاء لكي يفكر نحو الأفضل ولكي ينتج أفضل ، ومن هنا تأتي اقتراح التصويت إلى جانب المشروع المقترح ، لأن ذلك من الديمقراطية .

دولة رئيس المجلس

الخطبة أن جميع الأعضاء لديهم كسلام والكلام قد يكون أجمد أنتم ، أمان مع المشروع إلى ضد هذا المشروع ، والتصويت سوف يضمن هذا الدكتور مؤيد الفواز ، ورجاء الاختصار .

الدكتور مؤيد الفواز

سوف لا أتحدث بالديمقراطية ولكن أريد أن أسأل سؤال إذا طبق هذا التعديل على الضفة الغربية واستقلت إسرائيل هذا التعديل وحلست البلديات ووضعنا لجان وانتظرت إلى نهاية السنة

تفضلوا به الرجل

دولة رئيس المجلس

السيد عبد المجيد حجازي

السيد عبد المجيد حجازي

سيدي، كثر الحديث عن التعلم من الخطأ، اننا لا نعالج اللجنة التي تعمل وتخطئ انفسنا نعالج وضع اللجنة التي لا تعمل اطلاقا او لا تعمل ككلية، وكثر الحديث عن الديمقراطية وما تتعرض له من اخطار بسبب هذا التعديل وهذا ليس صحيح لان الاصل هو الانتخابات الديمقراطية، عندما تفشل لسبب من الاسباب وهي كثيرة تتدخل الحكومة حرصا على مصلحة المواطنين النشدي انشأت الديمقراطية من اجل خدمتهم ولذلك اننا مع التعديل.

دولة رئيس المجلس

شكرا، اكتبنا الان،

اصوات اكتبنا ...

دولة رئيس المجلس

الدكتور جمال الشاهر

الدكتور جمال الشاهر

دولة الرئيس، اشكر دولة الرئيس على السماح بالزيادة بالكلام والحقيقة هذه تتل على ان هناك تعطش للخوف في مثل هذه المواضيع الاساسية فنحن نخشى كثيرا في معظم القوانين واحيانا نعطيها صفة الاستعجال ولكن هذه بنظري قضية اساسية.

١ - ان اقبال العدد الكبير من الزملاء على التحديث في هذا الموضوع، يشير الى اهمية مختلف الجوانب المتعلقة به وهي: ممارسة حق المواطن في انتخاب المجالس البلدية. وفي نفس الوقت لاجرس على تامين الخدمات اللازمة، بكفاءة وجهاية كالتامين.

٢ - ولقد افاد معالي الدكتور خليل السالم الى انه اللجان ليس بالضرورة اكثر فعالية وانتاجا. فغالب الى ذلك كله ان هناك ضوابط حتى على الانتخابات نفسها، بحيث يمين الحكومة رئيس البلدية، وترتبط المجالس البلدية بالحكم الاتاري المحلي، وبالحكومة نفسها.

٣ - ولقد وردت عدة نقاط في الاسباب الموجبة، كلها يمكن ان تناقش ولكن بما ورد من احتمال التشكيل الانتخابي، غير المجانس، يشكل مسألة يصعب تقديرها دائما، وتفتح المجال

لاستعمال هذا السلاح للضغط على المجلس المنتخب.

٤ - لقد كان قيام هذا المجلس بالذات، تعبيرا عن حرص القيادة نفسها لهذا البلد، والحكومة، والمواطنين على وجوب استمرار الحياة الديمقراطية في الاردن، والتي تشكل عنصرا اساسيا من عناصر وجوده وازدهاره. وذلك بالرغم من كل الاسباب القاهرة التي تمنع الانتخابات الرئاسية.

لذلك كله، فان هذا المجلس يفت اليوم بعد مرور ثلاثة ارباع مدته، امام قضية هامة جدا، من المناسب استيعاب كل ابعادها.

واقترح ان تبقى مدة السنتين، متهزا هذه المناسبة بشكر دولة رئيس الوزراء على تأخيرته وعلى الاخذ برأي هذا المجلس، وشكرا.

دولة رئيس المجلس

السيد علي البشير

السيد علي البشير

الاصل هو تطبيق الديمقراطية في المجتمعات التي تريد التقدم والازدهار والمجالس البلدية هي من العناصر الرئيسية في التقدم والازدهار، وباعتقادي ان هذا التعديل لم يجر لي يمارض مبدأ الديمقراطية بل جاء لينسجم على الممارسات العملية التي راينا كثيرا ما يكون مجلس بلدي منتخب لا يعطي الغاية التي جاء من اجلها بسبب التركيبة الاجتماعية لتلك المدينة المنتخب فيها هذا المجلس، مملا لم اسبح يوما ان الحكومة طنت مجلس بلدي لانه عليه فرض او لانه لم يستطيع ان يؤدي خدمات لاسباب خارجة من ارادته بل جاء الحل بسبب ان اهل المدينة بذاتهم وبالايجاب يطلبون حل هذا المجلس بعدما ان شاهدوا ان هذا المجلس اصبح عاجز عن تادية واجباته لاسباب خاصة بامضاء هذا المجلس، وانا اذكرك ان ندوات البلديات والتي شارك فيها بنظم القطاعات الخاصة قد طلبت اكثر من مرة، وهي تطبيق ما هو من بعض الدول العربية والتي ان يكون هو رئيس المجلس البلدي، وهناك ومثل هذه الحكومة كان مشروع قانون في وزارة البلديات جاء تلبية لهذه الرغبة في ان يعين الرئيس ونصبه الاعضاء

ولكن هذه الحكومة وكما اعرف من خلال مركزي الرسمي السابق اصر على ان تجربة الانتخابات لجميع المجالس البلدية متمسكة بالبداء القائل بمشاركة المواطن بحكم نفسه وما نصن بصدده ليس هو احلال التعيين محل الانتخاب لكنه ليمالج مجلس محدد اصبح عاجزا عن تادية الخدمات للمواطنين وخوفا من ان تقف عجلة الخدمات في تلك البلدية رات الحكومة ان تعين مجلس مؤقتا ليستأنف الخدمات والراي ان مثل هذا المجلس المنحل لاسباب التي نعرضها لكن يمكن خلال سنتين ان تزول هذه الاسباب ويصبح المناخ مقبول للانتخابات ويأتي مجلس آخر يؤدي الغاية المنشودة.

دولة رئيس المجلس

السيد مدوح الصرايرة

السيد مدوح الصرايرة

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

انني مع التعديل من حيث زيادة المدة من سنتين الى اربع سنوات الا انني اود ان اشير الى اسلوب تعيين اللجنة ومدى الرقابة على اعمال مثل هذه اللجان واطالب بان لا تترك هذه اللجان وشأنها واري ان تجل البلد صاحبة اللجنة في هذه اللجنة لا من اهل مكة ادري بشعابها هذا بالإضافة الى عدم تفرغ اعضاء هذه اللجنة والمشغول لا يشغل، فيكتفي بما سيحمله من مسؤولية تجاه وظيفته الاساسية متدبا يكون الجميع من المواطنين المحليين هذا وانني اطالب بان يوضع لحل هذه اللجان خطة للعمل تناسب من قبل الجهات المختصة على اساسها واري القيام بما اعتد وخطط لها من اعمال سنوية تبدأ وتنتهي مع انتهاء السنة المالية للبلدية. وشكرا.

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله اخوارشيد

السيد عبد الله اخوارشيد

الواقع ان الاخوان اشيعوا الموضوع لحا من الحرص على الديمقراطية فقول ان الديمقراطية راسخة في هذا البلد سواء على الصعيد الشعبي او الرسمي فنحن نرى واضحا يقوم على الديمقراطية العظيمة ان الموضوع

حسب الموارث العملية والتي خدمات من تراكم التعديلات الجارية منذ عام ١٩٧٠ م. سيما علما يجد المواطن ان اداء وجد المدا الانتخابي واقتر بقوانين معددة من قبل الهيئات التشريعية انما الممارسة العملية اوجدت بعض الحسابات الطارئة والاستثنائية التي اوجبت وضع هذا القرار الى الحكم في بلده او الى الوزير او الى الحكومة ليمالج هذا الوضع فمن هذا المنطلق وبناء على الممارسات الحقيقية فاني اؤيد راي اللجنة القانونية في اقرار الموضوع هذا، والمدة كانت في السابق لا تزيد على سنتين ابا النص الاخير فانقول لاسدد لا تتجاوز الاربعة سنوات، فبما اذا كانت هناك ضرورة فلا مانع ان نحدد من قبل الحكومة.

دولة رئيس المجلس

شكرا، السيد جمال ابو بقر

السيد جمال ابو بقر

دولة الرئيس

ان ما جاء في الحديث عن الديمقراطية على الورق، باعتقادي انه يختلف كلية عن التطبيق على الواقع. فمن خلال ممارسة المواطن طلبه للخدمات العامة يجد قصورا كبيرا. من معظم اللجان. لاسباب عدة. منها عدم مقدرة رئيس البلدية المنتخب ابا بتجربة او خبرة او ثقافة او معرفة، او انتباهه الى جهة معينة. وكثيرا ما تحدث حساسيات بين العائلة الواحدة. وتغيب مدة دورات للبلدية. والبلد في مشاكل تسببها الانتخابات. التي لم تؤدي الى الغرض المطلوب وهو خدمة المواطن. واني اؤيد تهديد مدة اللجان من سنتين الى اربعة سنوات وان يشارك اهالي البلدة هذه اللجان.

دولة رئيس المجلس

الدكتور يعقوب ابو غوش

الدكتور يعقوب ابو غوش

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

لو ابعنا النظر الى الكلمات التي تفصل لها سائر الاعضاء الكرام لوجدنا مع كل من تكلم في هذا الموضوع ان كان بالواقعة على التعديل او غيرها هنا في قوله: ان الديمقراطية امر لا بد منه وهو وجه من وجوه الحياة في هذا البلد وكلنا

لجنة عبد المحسن

مصلحة المواطن الذي هو من سكان مدينة فيها بلدية أو قرية فيها مجلس قروي ، أقول أن مصلحة هذا المواطن هي أيضا مقدمة ومن واجب كل مسؤول أو غير مسؤول المحافظة عليها .

لقد مارست التعامل مع البلديات شخصيا لمدة ليست بالقصيرة ووجدت أثناء هذه الممارسة أن القول بالمعروف وهو (يرى الحاضر ما لا يرى الغائب) قولاً صادقا ناتجا من تجارب اثبتت الزمن صلاحية هذا القول : أن اللجان هي أسر يلجأ اليه نادرا وهي صمام الأمان للحفاظ على الصالح العام وعلى الأموال العامة وأود أن أودع ما جاء به الاخوان الذين قالوا باتقرار القاتسون القرى بين يدينا الآن كما قرأه معالي المقرر ولا مانع اذا انزلت المدة الى ثلاث سنوات بدلا من اربع ارضاء لمحيي الديمقراطية بحد ذاتها وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد جيمع حماد

السيد جيمع حماد

دولة الرئيس ، احب ان ارحب بكلمات دولة الرئيس والاخوان ، وبالذات التأكيد بأن أيفقش شيء الى الحكومة هو ان نحل مجلس بلدي ماذا كان هذا هو رأي الحكومة فائني ارجو ان يكون هذا أيفقش في اضياف الحدود وائل الفئات انا في الواقع ، اغذروني انا مدهش بعض الشيء لاننا نتكلم كثيرا عن الديمقراطية ومن الحكم المحلي ونحن الصمد لله بيمينين تعيين انا مع الاخوان الذين يزورون ان الشيء الاستثنائي يجب ان يكون في اقل فترة ممكنة ، وانا مع عدم اقرار هذا التعديل وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

دولة الرئيس اعتقد ان الموضوع ليس بحاجة الى تسجيل ، انني اعتقد ان السبب في تقديم هذا التعديل هو مواجهة ظروفه غير العادية لاجدى البلديات ، وينفد الوقت ليس لدي ادنى شك بأن هذه الحكومة لديها توجيه نحو الديمقراطية وتوجه نحو مجارية افاعة الديمقراطية ولكنني ادرك ايضا كما تدرك هذه الحكومة ان التوجه نحو الديمقراطية يمر بصعوبات ويجعلها

بالمخاطر ، ونحن في الاردن وفي معرض تنبيهة مجتمعا يبدو اننا نواجه خيار صعب ، هل نقوم بالتنمية وانشاء المؤسسات من خلال الديمقراطية بمعناها المفتوح ونحن نعرف ان الديمقراطية تحديث ولذا ورثت لدينا صور مختلفة لا تستحق التمسك بها ، ام هل نترك موضوع التنمية يقوم به البيروقراطيون والاداريون ، الصحيح انه بالرغم من كل المحاور التي يبني بها نظام انتخاب البلديات الحالي ، فان الاصل هو ان يظل انتخاب والاصل ان تظل المجالس المنتخبة تمارس دورها والاستثناء ان نحل هذه المجالس وقواعد الاستثناء توجب ان يكون الحل لاقل مدة ممكنة ، هنا يتوقع من الحكومة المؤقتة بعد ان تكشف عيوب قانون البلديات ان تقدم لنا مشروعا متكامل لتعديل قانون البلديات يتضمن كيفية الانتخاب واسسه توسيع قواعده الانتخابية ، ان كل العيوب التي تبني عليها المجالس ناجمة عن خطأ في المنطلقات الاساسية لقانون البلديات المختلف الذي تطبقه الان وبذل ان نقول بتعديل هذا القانون نقوم بتفريقه بين لاهين والاخر . ومن هنا نرى ان هذه الرقعة بدت بشكل يرضي الناظر وبشكل يدعونا الى ان نرفضه .

دولة الرئيس ، انني اعتقد ان من الضرورة عدم توسيع الفترة ، واذا كان هناك اشكالات عملية للبلديات الحالية ، فهنا لك طرق مختلفة لحلها ، اذا كان هذا القانون يمر واجيز من شأنه ان يحل الاشكالات القائمة في احدى المدن وفي احدى البلدان ، فائني اعتقد انه يستحق منا ونحن في محاولة طرحها ان نبذل جهدا لتطبيق القانون والمحافظة على الديمقراطية دون ان نلجأ الى توسيع قواعده ولذلك فائني اعود وأكرر ان هذا القانون يجب عدم الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس

السيد نعم التل

السيد نعم التل

دولة الرئيس ، في كادي الامر أؤيد التسادة الزلاء الذين تكلموا بالوافقة على التعديل وأؤيد هذا التعديل وأشكر دولة رئيس الوزراء على ما قاله ، لان هناك مخزونات تستدعي ذلك ، ويظهر ان قانون البلديات اعطى الدولة صلاحية حصيل المجلس اذا رأت الدولة ان هناك تسوا تضرر من

يلي بالقانون الاصيل وما طرا عليه من تعديل ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل بحذف عبارة (لدة لا تزيد على سنتين) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المدة لا يزيد مجموعها على اربع سنوات) .

الاسباب الموجبة لتعديل قانون البلديات

لقد درجت الحكومة على تشكيل لجان ياديه تقوم باعمال المجلس البلدي في حالات استثنائية اذا شعرت ان المجلس البلدي المنتخب عاجز عن اداء رسالته سواء بسبب تشكيلة الانتخابي غير المتجانس او بسبب قصور في ادارته او بسبب تهاون كبير منه بتليه عليه ظروف تكلية وعائليه الخ . وكان الغرض من تشكيل هذه اللجان هو افساح المجال للقيام باعمال انشائية هامة بالنسبة للمدينة وكذلك وضع البلدية تحت ظروف تبعدها عن مشكلتها الداخلية القائمة وتهدد لقيام اسس ومعايير جديدة يتطلع اليها المواطنون في الانتخابات القادمة وكذلك لتعطي مثلا نوع متقدم من الخدمة البلدية يعتمد المواطنون ويسمعون لان تكون الانتخابات القادمة مجالا لانتخاب من يحافظ عليه او يزيده .

لكن التجارب اثبتت ان مدة السنتين الممنوحة في القانون لمثل هذه اللجنة لم تكن كافية لتقوم اللجنة ببرامجها التطويري المرسوم للبلدة وكذلك لم تكن كافية لخلق الظروف الجديدة التي استهدفت تجاوز المشاكل العشوائية او الادارية التي كانت سائدة واصبحت في الانتخابات التي طلى مثل هذه اللجان تواجه المشاكل والظروف نفسها التي حاولنا التخلص منها من قبل .

ان تجديد فترة اللجان المقترحة هنا لمسد تصل في مجموعها حتى الاربعة سنوات هي وسيلة نأبل بها ان نزيح ما امكن من الوقت لتستطيع اللجنة المعنية ان تنفذ مشاريعها وتعطي للمواطنين الحق الواجب اعتدائه ولطيس بعض القرارات التي استعملنا من الاصل تجاوزها وطبقها بسع المامض وان هذه اللجان التي تتجبع بكل صلاحيات المجلس البلدي الذي يتولى عادة المسؤولية لمدة اربعة سنوات من حقها ان تعطى ايضا مهلة

المجلس المنتخب وعدم تصرفه تصرف المنتج الذي يعود عليه وعلى القرية بالفائدة العامة على الدولة ان تعمل على تعيين اللجان من موظفين الدولة وخارجها لحسن الدراية والفهم الكليل ، اللجان تنتج وانقول بكل وضوح وطرحه ان اللجنة القائمة الان على اعمال وتعريف شؤون بلدية اريد وان سكان مدينة اريد يشعرون بأن اريد ليست كما كانت في السابق قرية كبيرة والس التنظيم الجديد على المدينة ثوب المدينة الصحيحه ، ثم ان الديمقراطية التي نتنادى بها لا تترابا ان ينجح المجلس البلدي المنتخب وفيه الجهة ويستقط المقفون في اكثر من بلدية من بلدياتنا ، وكذلك كما تفضل معالي الاخ عبد المجيد الشريدة نحن هنا في موضوع تعديل مدة اللجان وهذا لا يتأثر كثيرا او تتأثر به الديمقراطية ، الانتخابات تقوم وحتى الان اصبحت اريد بحالة موزى لا أقول ابدا ان ذلك ازمة انها مدة اللجان وحتى تكون قادرة على اداء مهمتها بأن تكون المدة اربع سنوات .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، نحن الان امام توصية اللجنة القانونية بقبول هذا التعديل وهناك اقتراح لنم يؤيد هذا الاقتراح ، من يوافق على هذا التعديل او المشروع الذي جاء من الحكومة وكما اوصت اللجنة القانونية ، تحسب الاصوات ويعدها الامين العام .

السيد الامين العام

٢٠ من ٥٠

دولة رئيس المجلس

لم ينجح التعديل ، السيد المقرر

السيد المقرر

« وهذا هو نص القانون ، بالصيغة النهائية وكما وافق عليه المجلس وسيرسل للحكومة المؤقتة » .

قانون مؤتم رقم

لجنة ١٩٧٩

قانون تعديل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٩) ويقرأ نص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه علما

تحتفظ بحقوقه

حتى الاربعة سنوات التي شعر القانون في الاصل انها المدة المثلّي ليتكّن أي مجلس من تنفيذ مخططاته .

قرار رقم ٢٢ - بشأن مشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة ١٩٧٩ .

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الخميس الموافق ١٩٧٩/٩/٢٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد كمال الدجاني وبحضور الاعضاء السيدات والسادة : نائلة الرشدان - جودت السبول - عبد الله اخو ارشيد - عبد المجيد الشريدة - علي البشير .

وقد حضر الاجتماع دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري ومعالي وزير الشؤون البلدية والقروية السيد ابراهيم ايوب وعطوفة رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء السيد عيسى طباش وعطوفة المستشار بديوان التشريع السيد عبد الرؤوف عابدين وعطوفة السيد هاجم التل مدير صندوق ترويض البلديات .

ونظرت اللجنة في قانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة ١٩٧٩ المحال عليها من المجلس الكريم ، وبعد الدراسة والبحث قررت اجراء التعديلات التالية على بعض مواد والموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس

ميد المجيد بك لنقرأ القانون كما ورد من الحكومة وبغدها نرى رأي اللجنة في التعديل السيد المقرر

الاسباب الموجبة ..

الاسباب الموجبة

مشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى

١ - لقد مضى أكثر من ثلاثة عشر عاماً على تأسيس صندوق قروض البلديات والقرى وفي خلالها لم يجر على قانونه أي تطوير يجعله متوافقاً مع تزايد الحاجات للخدمات الضرورية التي على المجالس البلدية والقروية تأمينها ، وإن المجهود الحديث للدولة يركز على دعم الهيئات المحلية من خلال تشجيعها على تنفيذ مشاريعها وتقديم الدعم المباشر لها ، من خلال ريادة الاهتمام بالمشاريع التي كان صندوق قروض

البلديات والقرى يتولى تقديم التمويل اللازم لها .

٢ - ولتحقيق هذا الهدف فقد غدا من الضروري ايجاد مؤسسة متخصصة تعمل على تعبئة الامكانيات المالية والفنية على اوسع نطاق ممكن تساهم فيها الهيئات المحلية نفسها وتكون هذه المؤسسة قادرة على دعم تلك الهيئات المتطورة لها وتقديم القروض لتمويل هذه المشاريع المحلية بتقديم المشورة الفنية والاقتصادية والخبرات اللازمة لها .

٣ - وبما ان القيام بمثل تلك المهام يتطلب تنظيمها خاصاً يجمع بين ضمانات الدولة وسلطتها التنظيمية في امكانياتها وقوانينها وبين مرونة ومعالجة المؤسسات المالية المتخصصة المتبعة في ادارتها المستقلة ، فقد وجد ان من الانسب ان تكون المؤسسة المطلوبة بنكا عالياً متخصصاً يتولى تلك المهام والمسؤوليات ويكون ذا قدرة على استقطاب القروض والاموال ، على أن يكون تشكيكه على غرار المؤسسات العامة المتخصصة الاخرى التي تعمل في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

٤ - ولتحقيق هذه الاهداف وتوسيع الوسائل اللازمة لها فقد تم وضع مشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى المرفق ، ليحل محل (قانون صندوق قروض البلديات والقرى) رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ .

قانون مؤقت رقم

قانون بنك تنمية المدن والقرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة ١٩٧٩) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ١ -

الجميع موافقون

السيد المقرر

المادة ٢ - يكون للكميات والمباركات التالية

حيثما وردت في هذا القانون المعاني المختصة لها ادناه الا اذا كانت القرينة على غير ذلك ، عند

دولة رئيس المجلس

هل يوافق ، ... الدكتور خليل .

الدكتور خليل السالم

سيد الرئيس ، بعد قراءة القانون كما عدلته اللجنة بقرارها رقم (٢٣) اكتشفت ان أي بعض الاعتراضات على النص الوارد بالاوراق التي وزعت على اعضاء المجلس . منها اخطاء لغوية ومنها اخطاء في النص ، ومنها اخطاء في المعنى ، وبرفضي للقانون برهته ، ماذا سمحت لي ان اقدم الاخطاء اللغوية بسرعة ثم اخطاء النص ثم يدخل في الجوهر كلها جاءت المادة للنسي تستحق العناية اظن اننا سنوفر كثيراً من الوقت من هذه الناحية ، الا اذا كان المقرر بدو هو يصلح .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر ، اذا في شيء عندك ،

السيد المقرر

ياسيدي ، انا اقترح انه في كل مادة اذا كان في أي ملاحظة على الموضوع ان يبقها الى ان نصل الى المادة ..

الدكتور خليل السالم

مقاطعا - لا ، الحقيقة بعض الاقتراحات اللغوية يعني واضحة بشكل لو صلحناها فور ايكن نرتاح ، في اخطاء بن حيث الصياغة لو صلحناها رأساً يمكن ان نرتاح ، برضو ، اذ بك تنسك بكل مادة للسرعة ، لان بعض الاخطاء اللغوية يعني اخطاء مائل ومعمول ، - الخ - اخطاء يمكن مطبعية واطفاء يمكن تتعلق بالنص مع الاحتفاظ بالمعنى ، واعتراضات في رأيي على بعض المعاني ، الموجودة في المواد ، أي ترتيب ترديده انا مستعد به .

دولة رئيس المجلس

يريدنا أكثر مادة ، مادة . الفاء وضع الابن اما الاخوان المناقشة .

الدكتور خليل السالم

لا مانع لدي ، سأسحب الى هذا النظام وارجو ان اير تسأل على كلمة واستهلاكها تلك الاموال المنقولة طبعاً وفي المنقولة واستجارها وابرار العقود لا أرى في ذلك أي شيء وهذا حق من حقوق البنك ، انما استهلاك

الوزارة وزارة الشؤون البلدية والقروية الوزير وزير الشؤون البلدية والقروية ، البنك بنك تنمية المدن والقرى المؤسس بمقتضى هذا القانون . المجلس مجلس ادارة البنك ، الرئيس رئيس مجلس الادارة ، المدير العام مدير عام البنك الهيئة المحلية المجلس البلدي او القروي او اللجنة التي تقوم مقامه .

المادة كما عدلتها اللجنة

المادة ٢ - يكون للكميات والمباركات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المختصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

الوزارة وزارة الشؤون البلدية والقروية الوزير وزير الشؤون البلدية والقروية ، البنك بنك تنمية المدن والقرى المؤسس بمقتضى هذا القانون . المجلس مجلس ادارة البنك ، الرئيس رئيس المجلس ، المدير العام مدير عام البنك الهيئة المحلية المجلس البلدي او القروي او اللجنة التي تقوم مقامه .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ٢ -

الجميع موافقون

السيد المقرر

المادة كما وردت من الحكومة

المادة ٣ - ١ - يؤسس في المملكة بنك يسمى (بنك تنمية المدن والقرى) يعتبر مؤسسة عامة رسمية ويتبع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ادارياً ومالياً وله بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة واستهلاكها واستجارها وابرار العقود بنا في ذلك حق الاقرار والاقتراض وقبول الهبات والمساهمات والقيام بجميع التصرفات القانونية واقابة الدعاوي وله ان يليب على الاجراءات القضائية المتعلقة به او لاي فرض آخر النائب العام او ان يوكل منه اي محام . هنا اوردت اللجنة على المادة ٣ - الفقرة ١ - بعض التعديلات ، على كلمة « تغير » بحيث تصبح « ويغير » . وايضا ازالة الدعاوي في المادة ٣ - فتشلت حيث ويستعاض منها « والتعاضى امام الاحكام » .

البنك تنمية المدن والقرى

الأراضي الغير مملوكة هذا هو باعتبار ان عملاء البنك هم البلديات والمجالس القروية والمحلية هل سيقوم البنك مقام امانة العاصمة او مقام البلدية في استهلاك الارض اؤثر انا ، بالنسبة للبنك ، اؤثر ولست جازما ، ان لا يقوم بهذا العمل الا اذا كان الهدف لاغراضه الشخصية وعندئذ يكلف الدولة بذلك لتقوم بالثبات عنه بهذا الامر ، اما ان يقرر مجلس ادارة البنك استهلاك ارض سواء في اريد او همان ، او الكرك فلا ارى ان ذلك في مصلحة البنك وفي مصلحة قانون الاستهلاك نفسه وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني ، رئيس اللجنة .

السيد كمال الدجاني

انا من رأيي ان نسمع رأي الحكومة بالاول سواء يقول بالاستهلاك ويعدن انا بحكي .

دولة رئيس الوزراء

اذا اراد البنك ان ينشأ بنائية له في اربيد طبيعي له حق بالاستهلاك .

دولة رئيس المجلس

يعني هل يجوز له استهلاك قانونيا من الدولة .

دولة رئيس الوزراء

البنك يخطب عن الاستهلاك .

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس ، السيد المقرر

السيد المقرر

البنك عندما تقول يستهلك هو يقوم بعملية الاستهلاك حسب القانون المطلق ، مثلا بلدية تريد ان ان تستهلك لا يعني ان البلدية تفنصص الارض ، انها تقوم بالاجراءات القانونية ، وتنتظر لقانون المالكين والمستأجرين والاستهلاك يعني مباشرة وضع اليد .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

ربما كان الاصل بعد ان يثبت الحكومية الغاية من استهلاك الارض لغايات البنك ان يضع واستهلاك الارض الى الغير مفتولة لغايات البنك ،

لكن سواء وضعناها او حذفناها لا تؤثر لان بالنتيجة لو اراد استهلاك قطعة ارض لا تامة عمارة له يمكن ان يتقدم للحكومة ويطلب بان يستهلك قطعة ارض لا تامة بناء له فتعطل الحكومة في ذلك .

دولة رئيس المجلس

— مقاطعا — يعني استهلاكها تجاريا ، لا استهلاك فوري مثل الحكومة .

السيد كمال الدجاني

لا ، لا ، غاية الحكومة من وضع هذه العبارة هي ان يستهلك لغاياته يعني لينشأ عمارة له ، لسكن مثل الاجار هذه الغاية ، فلذلك وجدت الكلمة او حذفنا لا يؤثر ولذلك انا بقتراح ان حذفنا لانه بائكان البنك في ذلك الحين ان يتقدم بطلب الى مدير الاراضي والحكومة ويقول لهم اريد ان استهلك قطعة ارض لا تامة بناء .

دولة رئيس المجلس

يعني كلمة — تملك — تسد مسدها ،

السيد كمال الدجاني

الملك يشترى ، لكن الاستهلاك الحكومة تساعد لان يستهلك لغاياته ، فلذلك اذا شطبناها ما في مانع او اذا اضفنا كلمة واستهلاك احوال مفتولة لغاياته فقط .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد المجيد الشريدة

في البلدية ايضا هذا النص موجود من حقها ايضا ان تستهلك ، ولكن ابقاها هو ضرورة ليستطيع هذا البنك ان يطلب من الدولة بموجب كلمة الاستهلاك الواردة ايا عدم وجودها اعتقد انه في غير صالح هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ شفيق

السيد أمين شفيق
سيد في هذه المادة لم يرد اي عبارة تشير الى حق البنك في البيع وكان هذه العملية مملوكة عليه . ماذا بقيت كلمة الاستهلاك افضل ، ولان الجائزة غير قابلة للضرب واقتراح ابقاها كما هي .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله اخو ارشيدة

الملاحظة لاني ابداءها الاستاذ كمال الدجاني

الواقع هي مقصودة بنفس الصفة التجارية عنه باستهلاك الاراضي والاتجار بها انا مع الاستاذ كمال بان يوضع نص سريع لعملية الاستهلاك ولغايات بنائية فقط اما ان يلجا للتجارة فلا ، فرائي الاستاذ كمال في محله .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، لا اود ان اثير مشكلة ولكني لا ارى ان في مصلحة البنك ان يأخذ زمام المبادرة ويقرر منه وان يصدر هو الاستهلاك ، هذا القانون هنا اذا اعطي له حق الاستهلاك ، وليس جميع المراجع ويكون له حق الاستهلاك ، وليس هذا هو المقصود ولذلك ارى اذا كان يريد ان يتكلم ابنية ومقاربات ان تكون لاغراضه ، لاغراض القيام باعماله كما قال بعض الاخوان وان تشطب كلمة الاستهلاك ويعود منها للدولة وللسبيل المرفوع كاي دائرة حكومية عندما تود ان تستهلك اما انه هو يأخذ قرار الاستهلاك ، هو بمجلس ادارته يمارس حق استهلاك فلا اظن ان المشرع يقصد ذلك .

دولة رئيس الوزراء

عندما نقول الاستهلاك هنا يباشر الاستهلاك قبل الاستهلاك ، الاستهلاك في قانون اسمه قانون الاستهلاك ، الان نقول ان البلدية تريد ان تستهلك وليس البلدية تقرر الاستهلاك ، فهي تمتع القرار الى مجلس الوزراء ولا يقرر المجلس الا حسب قانون الاستهلاك ، هذه المؤسسة عامة ، لكن كما ذكرنا هنا ان الاستهلاك لا يعني ان يباشر الاستهلاك الا ضمن الاصول والقانون ، لذلك وضع قانون الاستهلاك الحالي .

دولة رئيس المجلس

اذن هل يوافق المجلس على هذه المادة كما جاءت من الحكومة مع التعديلات التي اخطتها اللجنة .

الجميع موافقون

وهذا هو نص الفقرة — كما عدلتها اللجنة ووافق عليها المجلس .

المادة ٢ — ١ — يؤسس في المملكة بنك يسمى (بنك تنمية المدن والقرى) ويعتبر مؤسسة عامة رسمية ويتبع بالشخصية الاعتبارية المستقلة اداريا وماليا له بهذه الصفة تلك الاصول المتقولة وغير المتقولة واستهلاكها واستجارها وابرام العقود بما في ذلك حق الاقتراض والاقتراض وتبذل الهيئات والمساعدات والقيام بجميع التصرفات القانونية والتقاضى امام المحاكم وله ان ينسب في الاجراءات المتعلقة به او لاي غرض اخر النائب العام او ان يوكل عنه اي محام .

السيد المقرر

الفقرة — ب — من المادة — ٣ — كما وردت من الحكومة .

ب — يكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة عمان وله ان يفتح فروعها ومكاتب له ويعين وكلاء عنه بقرار من المجلس

بعد التعديل اصبحت الفقرة كما يلي :

ب — يكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة عمان وللمجلس ان يفتح فروعها للبنك في المملكة وان يعين وكلاء له .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على الفقرة — ب — كما عدلتها اللجنة .

الجميع موافقون

السيد المقرر

المادة — ٤ — كما جاءت من الحكومة

المادة ٤ — امبارا من نفاذ احكام هذا القانون .

١ — يعتبر البنك الخلف القانوني والوطني لصندوق قروض البلديات المؤسس بمقتضى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ ، ويقول السي البنك جميع الاصول والموجودات والحقوق المائدة لذلك الصندوق .

السيد كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني
المتعنا اليها في اللجنة ويحصل الالتزامات المترتبة عليه ، يظهر انها سقطت .

لجنة امانة الاول

اصوات موجودة

الدكتور خليل السالم

هي موجودة ولكن المقرر يقرأ شيء آخر .

دولة رئيس المجلس

المادة ١ - موجودة يا كمال بك .

السيد أمين شقير

السيد أمين شقير

تقرير اللجنة هو الناقص

دولة رئيس المجلس

لنقرأ المادة كما جاءت منصوص عليها في الطبعة الأخيرة من تقرير اللجنة .

السيد المقرر

المادة ٤ - اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون :-

١ - يعتبر البنك الخلف القانوني والواقعي لصندوق قروض البلديات المؤسس بمقتضى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ ، وقول الى البنك جميع الاموال والموجودات والحقوق العائدة لذلك الصندوق .

ويتصل جميع الالتزامات المترتبة عليه .
ب - تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع صندوق قروض البلديات قبل نفاذ احكام هذا القانون وكأنها معقودة مع البنك ، ويكون البنك الجهة المختصة بشأن اي التزامات او حقوق ناشئة عنها .

ج - ينقل الموظفون وسائر العاملين في صندوق قروض البلديات الى البنك بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم ، وتعتبر خدماتهم في البنك استمرارا لخدماتهم السابقة في الصندوق على ان يستمر انقطاع عائدات القواعد من الموظفين العاملين للقواعد وفقا لقانون القواعد المدني المعمول به وتتحال الى صندوق القواعد حسب الأصول المقررة .

دولة رئيس المجلس
الدكتور خليل السالم

التصليح الذي عمله ، لقد صلح المفسر وتصحيح خدماتهم في البنك استنصارا . هذه لازم تصح .

على ان يستمر ، انا بقرأها اقتطاع عائدات القواعد ، وتحال هذه العائدات

دولة رئيس المجلس

على ان يستمر الاقتطاع

الدكتور خليل السالم

على ان يستمر بدل من ان نجعلها مبنية للجهول على ان يستمر اقتطاع عائدات القواعد « الخ » وتحال هذه العائدات حتى تعرف اللي تحال ، للوضوح في القانون ، شكرا .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على الاقتراح الذي اورده الدكتور

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة ٥ - يهدف البنك الى ما يلي :-

١ - دعم مشاريع الهيئات المحلية الزراعية الى ايجاد الخدمات الاساسية العالية والمساهمة في تطويرها عن طريق تعبئة موارده المالية المحلية والخارجية وتقديم التسهيلات الائتمانية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع .

ب - كفالة وادارة القروض التي تعدها الهيئات المحلية .

ج - مساعدة الهيئات المحلية في تحديد اولويات المشاريع الانتاجية في ضوء جدواها الاقتصادية والمساهمة في راس مال هذه المشاريع .

د - المساعدة في توفير الخبرات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الكوادر الفنية التي تحتاج اليها الهيئات المحلية .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، اوصي بان تقرأ الفقرة ١ - دعم مشاريع الهيئات المحلية لتأمين الخدمات بلائق الرامية الى ايجاد ، وفي الفقرة ١ - ج - ان تقرأ المبرارة : ادارة القروض التي تعدها الهيئات المحلية وكما قلنا .

دولة رئيس المجلس

الادارة مبنية على الهيئات .
الدكتور خليل السالم
نعم الادارة مبنية لانه الكفالة جدا يلزم .

الدكتور محمد احمد بيع

في الفقرة ١ - اقترح ان تصبح الفقرة ١ - تدريب الكوادر الفنية الذين نحتاج اليهم المؤسسات المحلية .

دولة رئيس المجلس

وهنا حضر معالي وزير الداخلية .

احسنت في هذا الاختلاف .

السيد المقرر

الملاحظة التي ابداهها الدكتور ربيع - اواقع المقصود فيها هنا ان هذا البند لا يتعلق بالشروع بالخدمات العالية ، انما هنا وضعت الرامية : (دعم مشاريع الهيئات المحلية الزراعية) ، تعني هو للبنك تدبير قيمة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع ، وهو من الامور الاساسية للخدمات العالية يمكن اننا تدعمه لكن المقصود دعم الهيئات المحلية للخدمات .

دولة رئيس المجلس

لتأمين الخدمات

السيد المقرر

لتأمين الخدمات ، اصيحت استثنائية مدة لتأمين هذه الخدمات ، فانا ارى ابقاء كلمة « الرامية » .

دولة رئيس المجلس

هي اللفة صعبة اجمالا ، لكن بالتأكيد يعني التغير لا يحدث الضرر الذي تفضل فيه والمجلس اقره . وشكرا ، المادة التي بعدها .

السيد المقرر

المادة ٦ - ١ - بتولى ادارة شؤون البنك مجلس ادارة يشكل على النحو التالي :

١ - الوزير رئيسا ٢ - المدير العام نائبا للرئيس ٣ - ممثل عن وزارة المالية عضو ٤ - ممثل عن وزارة الاشغال العامة عضو ٥ - ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية عضو ٦ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط عضو ٧ - ممثل عن البنك المركزي عضو ٨ - ممثلان اثنان من الهيئات المحلية يعينها مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير لمدة سنتين .

لا يلزم ، ولذلك تقرأ : ادارة القروض التي تعدها الهيئات المحلية وكما قلنا ،

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس ... السيد امين شقير تفضل .

السيد امين شقير

في الفقرة ١ - وردت كلمة « كواد » وهذه كلمة اجنبية والامضل استبدالها بكلمة اطارات

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير يطالب بشطب كلمة (كواد) واستبدالها بكلمة اطارات (ما هو رأي اللغويين ، الاستاذ طاهر والدكتور ربيع

السيد طاهر حكيت

يا سيدي ، نحن نفضل عدم استعمالها ، ونفضل ان تكون اطارات ، او الاجهزة ،

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، اذا كنا لانتحب ان نستعمل كلمة كواد ، بعض الاطراف العربية تستعمل الاطر ولكن افضل الاجهزة ، يعني في البلد هنا استعمال كلمة الاجهزة الفنية افضل وهي نفس المعنى .

دولة رئيس الوزراء

تدريب الفنيين

دولة رئيس المجلس

تدريب الفنيين ، شكرا الدكتور محمد عضوب الزين

الدكتور محمد عضوب الزين

نفس الاهداف التي انيطت بالبنك وكان يقوم به الصندوق يعطى المجلس البلدي ١٥ سنة ، هل تبقى نفس الانظمة المرمية .

دولة رئيس المجلس

ملاحظة معالي الدكتور كان الصندوق يعطي ١٥ سنة للمجلس القروية فهل يبقى نفس الانظمة ونفس الفائدة .

دولة رئيس الوزراء

الواقع هذه تعطى للمجلس ، مجلس الادارة حسب الظروف ولا توضع في القانون .

دولة رئيس المجلس

الدكتور ربيع

شكرا لجهودكم

السيد طاهر حكمت

إذا كان التصود هو المجلس البلدية أو المجلس المحلية أو المجلس القروية فهو موضوع مختلف أما تعديل الهيئات المحلية فهو غير وارد وليس له مجلس ..

السيد كمال الدجاني

مقاطعا في التعريف في المادة ٢ - موجودة

دولة رئيس المجلس

في التعريفات موجودة ، ماثي .
هل يوافق المجلس على الفقرة ١ - من
المادة ٦ -

الجميع موافقون

السيد المقرر

ب - يعين ممثلو الوزارات والهيئات المنصوص عليها في البنود من ٣ - ٧ من الفقرة (١) من هذه المادة من قبل الوزير المختص أو رئيس الهيئة المعنية .

ج - يتقاضى الرئيس وكل عضو في المجلس مكافأة يحددها مجلس الوزراء عن كل جلسة يحضرها ويحدد المجلس مكافآت الأشخاص الذين يستندعيهم للاستئناس بأرائهم .

دولة رئيس المجلس

السيد مدوح الصرايرة

السيد مدوح الصرايرة

المادة ٦ - الفقرة ٨ - ممثلان اثنان عن الهيئات المحلية « يعينها » بدل « يعينها » .

دولة رئيس المجلس

خطا بطبعي ، والكلمة « يعينها » كما تفصل الدكتور ربيع .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيسين أود أن ألفت النظر إلى أن هذا البنك سينشئ من مؤسسات الاقراض المخصصة شأنه شأن البنك الصناعي ، وشأنه شأن مؤسسة الاقراض الزراعي ، فهل ، سؤالي ، من المصلحة أن يخرج عن النسيق القائم في البلد ويكون رئيس مجلس إدارته الوزير ، إذن ، خصوصا وإن صلاحيات المجلس تأخذ بعين الاعتبار منع القروض للبلديات وله صلاحيات تدخل في صميم العمل الفني للبنك ولذلك أن لا أحب أن أقترح ، ولكنني أود أن ألفت النظر ..

دولة رئيس المجلس

مقاطعا ... دولة رئيس الوزراء أبو حاتم يسأل سؤال جوهري كموضوع رئاسة الوزير لهذا المجلس .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، قلت بأن مؤسسة الاقراض الزراعي لا يرأس مجلس إدارتها وزير الزراعة مؤسسة البنك الصناعي لا يرأس مجلس إدارته وزير الصناعة ، فهل يصلح هنا وهو مؤسسة اقراض متخصصة ، سيعامل كمعاملة المؤسسات الأخرى أن يصبح رئيس مجلس إدارته الوزير الذي يحدث أحيانا أن يتغير ، هل من المصلحة أن يكون هذا ، إذا كان للحكومة وجهة نظر في الموضوع ، فانا تساؤلي يقف عند هذا الحد ولكني أظن أن من الواجب أن نتساءل لا سيما كما قلت بنوع من أعمال الاهتمام وهو إعطاء القروض للمجالس البلدية والقروية والمحلية .

دولة رئيس المجلس

السؤال مطروح على الحكومة .

وزير الشؤون البلدية والقروية

طبعاً جوابي ، الذي وضع القانون كان لجنة توجيهية مؤلفة من عدد من الوزراء ومن رئيس المجلس القومي للتخطيط ومعايلي محافظ البنك المركزي ومدير عام بنك الائتماء الصناعي ، وكان هذا ، طبعاً أنا باید أن يكون وزير البلديات لأن معظم أموال هذا المجلس تأتي من ، هي نفسها أموال وإمانات البلديات التي تبديها وزارة المالية من محروقات والنقل على الطرق والجمارك وجبني مشاريع البلديات تدريس في وزارة البلديات ووجد أنه هي الوزارة المختصة التي تستطيع أن ترفع أمور البلديات وتحكم بالعدل أي يجب أن تعطى هذه الفرصة ، طبيعي القول في المجلس ككل مجلس وليس رئيساً ، أنا وجود رئيس المجلس أو وجود عضو من وزارة البلديات الذي هو وارد والذي يعامل بتنسيق مع الصندوق أو مع البنك بتنسيق متكامل بمقتضى يعطى نتائج أفضل طبعاً الأمر متروك للمجلس ولرئيس المجلس .

دولة رئيس المجلس

السيد وليد مصفور

السيد وليد مصفور
شكراً دولة الرئيس ، دولة الرئيس أعتقد

الدكتور موفق الفواز

سيدي الوزير بتغير ، كل سنتين بجمود والا كل سنة ، ولكن إذا وضعوا رئيس المجلس الإداري السابق ، دائم يمكنه متابعة البنك الحديث بشكل أحسن وأفضل من الرئيس الذي سيتغير كل سنتين أن شاء الله .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت
أعتقد أن هذا البنك هو بنك ذو طبيعة خاصة ، أن إبقاء الوزير رئيساً أمر ينجم مع الغاية المتوخاه من أحداث هذا القانون وأن منصب رئيس مجلس الإدارة هو منصب غير تمهيدي كما هو معروف ولذلك لا مانع من أن يبقى الوزير رئيساً لهذا المجلس .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله أخوارشيد

السيد عبد الله أخوارشيد
بالإضافة إلى ما تفصل به الزميل طاهر حكمت الواقع هذا البنك يخضع إلى سياسة معينة في المجلس فإن هذا يقتضي وجود الوزير حكماً .

دولة رئيس المجلس

أذن يرى المجلس أن يبقى الوزير رئيساً لهذا المجلس وشكراً .

السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس أترح بتأجيل النقاش

دولة رئيس المجلس

بدون اقتراح

أمين شفيق

التمصويت أم لا

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على إبقاء الوزير رئيساً للمجلس

(موافقة)

أن هذا البنك يختلف عن بنك الائتماء الصناعي وعن مؤسسة الاقراض الزراعي ، بنك الائتماء الصناعي ومؤسسة الاقراض الزراعي يتعاملان مع الجمهور ويتعاملان مع الناس وفيهم مساهمين من خارج الدولة ، هذا البنك هو مقصور على البلديات ، وتعامله سيكون فقط مع البلديات ولذلك الوضع فيه مختلف وأعتقد أنه من المفيد أن يكون وزير البلديات رئيساً لمجلس الإدارة وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

أنا واثق ، بأن هذا البنك سيكون مؤسسة اقراض متخصصة ومن الانسب أن يكون رئيس المجلس شخص له خبرة مالية ، وزير الشؤون البلدية والقروية مقترح فيه أن يكون شخص مالي متخصص يتعامل في مسألة القروض ، ولذلك من الانسب أن يكون مدير عام الصندوق هو رئيس المجلس خصوصاً وأن البلديات ترتبط ارتباطاً عضوي بالوزارة ، الوزير يتولى الاشراف على البلديات بنفس الوقت يكون مسؤول عن القروض أعتقد وجود شخص آخر لا علاقة له بالبلديات والاشراف عليها من الانسب أن يكون شخص آخر غير الوزير .

دولة رئيس المجلس

الدكتور محمد مضوب الزين

الدكتور محمد مضوب الزين

دولة الرئيس ، المادة ٥ - الفقرة ٥ - طمس على أن إدارة القروض التي تعدها الهيئات المحلية ، هنا وزير البلديات هو أكثر مسئول ويعرف الظروف المالية .

دولة رئيس المجلس

أي أن يكون الرئيس الوزير ،

الدكتور موفق الفواز